اقتصاد

المغرب: فاتورة الوقود تعود للارتفاع

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تتوقع الحكومة المغربية عودة فاتورة استيراد الوقود للارتفاع، ما يضغط على ميزانها التجاري من جديد، ويعيد أسعار المستهلكين في مختلف السلع والخدمات للصعود، بينما كانت قد حصلت على هدنة خلال العام الماضي بفعل انخفاض أسعار النفط عالمياً، في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد. ووفق تقرير حديث للبنك المركزي، فإن سعر البترول سيواصل منحاه الارتفاعي، متوقعا أن يرتفع متوسط سعر خام برنت من 42,3 دولارا للبرميل في العام الماضي، إلى حوالي 60 دولاراً للبرميل في العام الجاري. في هذه الأثناء، تعتبر المندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، أن المنحى الصعودي لأسعار البترول المسجلة في فبراير/شباط الماضي، سيساهم في زيادة أسعار المواد الأولية الفلاحية (الزراعية) وتسريع وتيرة ارتفاع التضخم في الربع الثاني من العام الجاري. وكانت فاتورة واردات الطاقة قد ارتفعت خلال العام الماضي بنسبة 34,7%، مقارنة بالعام الذي قبله، لتبلغ نحو 5 مليارات دولار، متأثرة بانخفاض أسعار الواردات بنسبة 33,5%، والكميات المستوردة بنسبة 9,8%، حسب مكتب الصرف الحكومي.

بينما ارتفعت أخيراً أسعار السولار والبنزين، حيث تقترب من المستويات التي كانت عليها قبل أزمة كورونا. فقد وصل سعر لتر السولار إلى حوالي 9,33 دراهم (1,03 دولار)، بينما بلغ سعر البنزين حوالي 10,33 دراهم للتر.

وكان خبراء اقتصاد قد دعوا، المغرب، إلى الاستفادة من انخفاض سعر النفط عالمياً في ظل الحجر الصحي العام الماضي، حيث تراجع إلى 20 دولاراً في إبريل/نيسان 2020، قبل أن يبدأ في الارتفاع اعتباراً من مايو/أيار الماضي، غير أنهم شددوا أكثر على التزود بالنفط المكرر، في ظل إغلاق مصفاة «سامير» في المغرب. ويقول الحسين اليماني، منسق جبهة الدفاع عن مصفاة سامير، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه كلما ارتفع سعر النفط الخام في العالم إلى نحو 60 دولاراً للبرميل، تجاوز سعر اللتر من السولار 9 دراهم، وعندما يصل إلى 70 دولارا يقترب من 10 دراهم للتر.

وكان المغرب بدأ العام الماضي بسعر برميل في حدود 65 دولاراً، قبل أن يتراجع إلى حوالي 40 دولاراً في بعض الفترات من العام الماضي، ما انعكس إيجابا على فاتورة الواردات من المنتجات الطاقية. ويتصور اليماني، أن لجوء المغرب إلى استيراد المنتجات البترولية المكررة، يؤدي إلى تحمّل المزيد من الأعباء المالية، مشيرا إلى أنه لو كانت «مصفاة سامير» تعمل لاقتصدت مبالغ تصل سنويا إلى 700 مليون دولار، وانعكس ذلك على الأسعار المحلية.

ويرى أن المصفاة التي توقفت قبل بضعة أعوام، كانت تعطي المغرب قوة تفاوضية عند شراء الخام، كما تساعد على تكوين مخزون منه عند انخفاض الأسعار الدولية، وهو ما يساعد على ضبط الأسعار محليا، خاصة بعد تحرير سعر الوقود.

وأعربت الحكومة مؤخراً عن توجهها لتوفير مخزون من النفط المكرر، تحسباً لارتفاع الأسعار في السوق الدولية، حيث طرحت فكرة استئجار خزانات النفط التابعة لمصفاة «سامير» المتوقفة عن الإنتاج منذ أغسطس/آب 2015. ورأى المدافعون عن استئجار تلك الخزانات، أنه سيتيح تأمين جزء مهم من المخزون بسعر منخفض، خاصة أن «سامير» تتوفر على قدرات تخزينية في حدود مليوني متر مكعب، أي حوالي 60 يوماً، ما يؤشر إلى أهمية المصفاة.

(Getty)

نصف الطاقة في الصين من الفحم

أظهرت دراسة عالمية أن 53% من إجمالي الطاقة التي أنتجتها الصين خلال العام الماضي 2020 مولَّدة من الفحم، بزيادة بلغت نسبتها 9% عن إنتاجها قبل خمس سنوات، وذلك على الرغم من تعهداتها بخفض الانبعاثات الكربونية وبناء المئات من محطات الطاقة المتجددة. وذكرت الدراسة التي أجرتها شركة «أمبير»، التي تعمل في مجال أبحاث المناخ والطاقة وتتخذ من لندن مقرا لها، أنه على الرغم من أن الصين أضافت رقما قياسياً بلغ 71,7 غيغاواطاً من طاقة الرياح و48,2 غيغاواطاً من الطاقة الشمسية العام الماضي، فقد كانت الدولة الوحيدة في مجموعة العشرين التي شهدت قفزة كبيرة في توليد الطاقة بالفحم. ووفق البيانات التي أوردتها رويترز أمس، بلغت حصة الفحم في إنتاج الطاقة في الصين نحو 68% على مدى السنوات العشر الأخيرة.

لقطات

سامسونغ تستحوذ على 42% من سوق الهواتف بالخليج

أظهر تقرير أن شركة سامسونغ للإلكترونيات الكورية الجنوبية، حافظت على موقعها الرائد في سوق الهواتف الذكية في منطقة مجلس التعاون الخليجي، في الربع الأخير من العام الماضي 2020،

تليها «آبل» الأميركية. وارتفعت شحنات الهواتف الذكية إلى منطقة الخليج العربي بنسبة 2,3% على أساس ربع سنوي إلى 4,26 ملايين وحدة، لتستحوذ سامسونغ على 42% من الحصة السوقية، وفقا لما نقلت وكالة يونهاب الكورية، أمس، عن شركة «أي دي سي» لأبحاث السوق، بينما استحوذت «آبل» على 23%.

تركيا تتوقع تضاعف الصادرات

توقع اتحاد المصدرين الأتراك، أن تبلغ صادرات تركيا، نحو 330,4 مليار دولار، بحلول عام 2035، مشيرا إلى بلوغها 169,5 مليار دولار خلال العام الماضي، بينما من المستهدف تحقيق 184 مليار دولار بنهاية 2021. وذكر الاتحاد في تقرير له، وفق وكالة الأناضول، أمس، أن الصادرات ستصل إلى 204,3 مليار دولار في عام 2025 ، و258 مليار دولار في عام 2030، و330,4 مليار دولار في عام 2035، بزيادة تصل إلى 95% عن الأرقام المحققة بنهاية العام الماضي.

الحكومة الفلسطينية تتوقع عجزا بمليار دولار

توقعت الحكومة الفلسطينية أن يصل العجز المالي للموازنة العامة في 2021، إلى مليار دولار، مؤكدة سعيها إلى سد هذه الفجوة. وقال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد أشتية، في كلمة له في مستهل الجلسة الأسبوعية للحكومة في مدينة رام الله، أمس الاثنين، إن مصادقة الرئيس محمود عباس، على الموازنة «ستتم بعد أن يُجري مجلس الوزراء النقاش للمرة الثالثة والنهائية لها، وسط توقعات بفجوة عجز حوالي مليار دولار، وستعمل الحكومة كل ما تستطيع من أجل سد هذه الفجوة، عبر إصلاحات هيكلية إدارية، ومالية».

البنوك السعودية تقلص شراء السندات الحكومية

قلصت البنوك العاملة في السعودية حيازتها من السندات الحكومية إلى 438,2 مليار ريال (116,9 مليار دولار) في نهاية فبراير/ شباط الماضي، بتراجع بلغت نسبته 1,8% عن يناير/ كانون الثاني الذي وصلت خلاله إلى 446,4 مليار ريال، وفق الإحصاءات الشهرية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، مساء الأحد. وفي مقابل الانخفاض على الأساس الشهري، ارتفعت حيازة البنوك بنسبة 9,5% على أساس سنوي، حيث كانت قد سجلت في فبراير/ شباط من العام الماضي 400,2 مليار ريال.

نفاد الوقود يغلق محطة كهرباء لبنانية... وقرض لتفادي العتمة

بيروت ـ **العربي الجديد**

أعلنت مؤسسة كهرباء لبنان أن محطة معمل الزهراني في جنوب البلاد توقفت بالكامل بعد نفاد الوقود، فيما أقر مجلس النواب، أمس، إعطاء سلفة خزينة بقيمة 200 مليون دولار للمؤسسة الحكومية.

وأرجعت شركة كهرباء لبنان توقف محطة الزهراني إلى تأخير في تفريغ شحنة وصلت إلى البلاد نتيجة مشكلات تتعلق بأسلوب اختبار المازوت. والمحطة واحدة من أربع محطات توليد كهرباء رئيسية في لبنان. وكان من المقرر وصول شحنة وقود أخرى من الكويت، لكنها عالقة في قناة السويس بسبب إغلاق القناة منذ أسبوع إثر جنوح سفينة.

ويفتقر لبنان، الذي يواجه أزمة مالية طاحنة نتيجة تراكم الديون، لطاقة توليد كهرباء كافية، ولذلك تواجه المنازل والشركات انقطاعات في التيار الكهربائي لعدة ساعات يومياً.

وفي الأثناء، وافق البرلمان اللبناني على قرض بقيمة 200 مليون دولار يخصّص لصالح واردات الوقود اللازمة لتوليد الكهرباء. وجاءت موافقة المجلس بعد أن قال وزير الطاقة إنه لم تعد هناك أموال لشركة الكهرباء بعد مارس/ آذار الجاري. واعتبر رئيس مجلس النواب نبيه بري، في افتتاح الجلسة العامة للبرلمان، صباح أمس، أن «البلد كله بخطر إذا لم تتألف حكومة، وسنغرق كسفينة التايتانيك من دون استثناء». وقال: «حسنا فعلت اللجان المشتركة بإعطاء سلفة الكهرباء، لأننا أمام تعتيم البلد نهائيا، وبين أن يقول الناس إن المجلس النيابي عتم البلد أو أعطى السلفة، فالخيار الأول أكثر مرارة من الثاني».

وقال النائب إبراهيم كنعان، الذي يرأس لجنة المال والموازنة النيابية: «على الحكومة تصريف الأعمال لا إيقاف الأعمال وعليها الاجتماع استثنائياً لأخذ قرارات في الموازنة وترشيد الدعم لا تقاذف المسؤوليات والناس تدفع الثمن»، مضيفا أن «سياسات الدعم للحكومات المتعاقبة كلفت 11 مليار دولار سنوياً وهذه السياسات كان يجب أن تتغير منذ زمن بعيد ومن دون المسّ بأموال المودعين».

ومنذ أكثر من عام، يعيش لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990، أدت إلى انهيار مالي غير مسبوق، وتراجع حاد في احتياطي العملات بالمصرف المركزي، وارتفاع جنوني بأسعار السلع الغذائية والمحروقات.

الحدث

قناة السويس: أسواق العالم تتنفس الصعداء

مع ظهور بوادر انفراج وإعادة فتح قناة السويس، تنفست أسواق العالم الصعداء، وزادت الآمال بحل أزمة تكدس مئات البواخر وتعطل 12% من تجارة العالم

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بعد مرور 7 أيام على إغلاق قناة السويس، ظهرت بوادر انفراج لأزمة سفينة الحاويات العملاقة الجانحة، إذ أعلنت هيئة قناة السويس في بيان، أمس، تعويم السفينة التي سدت الممر المائي لقرابة أسبوع. وقالت إن حركة الملاحة في الممر المائي ستستأنف. وأظهرت خدمة لتتبع السفن والتلفزيون المصري السفينة في منتصف القناة. وكان رئيس هيئة قناة السويس أسامة ربيع، قد أوضح، صباح أمس، أنه تم «تعديل مسار» سفينة الحاويات «إيفرغيفن» الجانحة في القناة منذ أسبوع. وأكد رئيس هيئة قناة السويس أن عبور السفن المنتظرة عند مداخل القناة سيستغرق «ثلاثة أيام ونصف اليوم تقريبا» بعد تعويم السفينة الجانحة في المجرى الملاحي الدولي منذ أسبوع. ونفى ربيع معلومات نشرتها وكالات أنباء ووسائل إعلام دولية حول عودة السفينة إلى وضعيتها الأولى قبل تحريرها بسبب الرياح الشديدة. وكانت وسائل إعلام ووكالات أنباء قد قالت، أمس، إن السفينة العالقة عادت مرة أخرى للجنوح بسبب الرياح الشديدة التي تشهدها المنطقة. ويبلغ إجمالي عدد السفن العالقة على طرفي القناة 370 سفينة وناقلة، حسب مؤتمر صحافي، أمس، لمستشار الرئيس المصري لشؤون قناة السويس والموانئ مهاب مميش.

إنهاء الأزمة

قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس: «لقد نجح المصريون في إنهاء أزمة السفينة الجانحة بقناة السويس رغم التعقيد الفني الهائل الذي أحاط بهذه العملية من كل جانب، وبإعادة الأمور لمسارها الطبيعي، بأيد مصرية، يطمئن العالم أجمع على مسار بضائعه واحتياجاته التي يمررها هذا الشريان الملاحي المحوري». وتابع السيسي: «وإنني أتوجه بالشكر لكل مصري مخلص ساهم فنيا وعمليا في إنهاء هذه الأزمة. لقد أثبت المصريون اليوم أنهم على قدر المسؤولية دوما، وأن القناة التي حفرها بأجداد أجدادهم ودافعوا عن حق مصر فيها بأرواح أبنائهم.. ستظل شاهدا على أن الإرادة المصرية ستمضي إلى حيث يقرر المصريون، وسلاما يا بلادي». وقناة السويس التي يُنقل عبرها 12% من تجارة العالم، تسبب إغلاقها في تكدس الحاويات على مدخليها الشمالي والجنوبي. والسفينة العالقة منعت يوميا مرور تجارة عالمية بقيمة تسعة مليارات دولار، خلال الأسبوع الماضي، وأجهدت سلاسل التوريد المثقلة بالفعل بسبب جائحة فيروس كورونا.

السفن ترقب العبور

وحتى أمس، لا تزال هناك مئات السفن تحمل كل شيء، من النفط الخام إلى السلع والماشية، تنتظر المرور عبر القناة، بينما سلكت عشرات السفن الأخرى الطريق البديل حول رأس الرجاء الصالح في الطرف الجنوبي لأفريقيا، ما يضيف حوالي أسبوعين إلى الرحلات ويهدد بتأخير عمليات التسليم. وقالت أكبر شركة شحن في العالم «ميرسك» إن إنهاء أزمة تراكم الشحنات بسبب انسداد قناة السويس نتيجة جنوح سفينة «إيفرغيفن»، قد يستغرق عدة أشهر. وأوضحت ميرسك أنه حتى مع إعادة فتح القناة فإن التداعيات المؤثرة على السعة والمعدات العالمية كبيرة، كما أن تعطل حركة الملاحة تسبب بالفعل في سلسلة من الاضطرابات وتكدس الشحنات العالمية التي قد تستغرق أسابيع وربما أشهراً حتى يتم حلها. وحسب مسؤولين في قناة السويس، سيتم تسريع العمل بعد استئناف مرور السفن. وستتواصل الحركة لمدة 24 ساعة يوميا لإنهاء التكدس الذي حدث بعد إغلاق القناة لمدة أسبوع.

خسائر شركات التأمين

أكدت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية أن إغلاق قناة السويس قد يكبد قطاع إعادة التأمين مئات الملايين من اليورو. وقالت فيتش «ستتوقف الخسائر في نهاية المطاف على الفترة الزمنية التي تحتاجها شركة الإنقاذ لحلحلة مشكلة إيفر غيفن كليا واستئناف حركة السفن الطبيعية». كانت مصادر في القطاع قد قالت، الأربعاء الماضي، إن الشركة المالكة والشركة المؤمنة على إيفرغيفن تواجهان تعويضات بملايين الدولارات حتى لو تم تعويم السفينة سريعا. أوضحت فيتش أن جزءا كبيرا من الخسائر من المرجح إعادة التأمين عليه من مجموعة عالمية من شركات إعادة التأمين، مضيفة أن ذلك سيزيد الضغوط على أرباح النصف الأول من السنة. وتعاني شركات التأمين من وضع صعب بالفعل جراء كوارث طبيعية، من بينها أعاصير الشتاء في الولايات المتحدة وفيضانات في أستراليا، فضلا عن الخسائر المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وقدر تقرير نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» أن تبلغ الدعاوى التي سترفع ضد مالك السفينة «إيفرغيفن» نحو 3,1 مليارات دولار، لتغطية الخسائر التي تكبدها أصحاب البضائع وسفن الشحن التي تأخرت بسبب إغلاق قناة السويس.

3,1

قدر تقرير نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» أن تبلغ الدعاوى التي سترفع ضد مالك السفينة «إيفرغيفن» نحو 3,1 مليارات دولار، لتغطية الخسائر التي تكبدها أصحاب البضائع وسفن الشحن التي تأخرت بسبب إغلاق قناة السويس.

هيئة قناة السويس اعلنت تعويم السفينة الجانحة (Getty)

نقل

غلاء الشحن وتأخيرات باهظة التكلفة

لندن ـ **العربي الجديد**

زادت أسعار الشحن لناقلات المنتجات النفطية إلى المثلين تقريبا بعد جنوح السفينة، وأثر غلق القناة لمدة أسبوع على سلاسل الإمداد العالمية، مما هدد بحدوث تأخيرات باهظة التكلفة للشركات التي تعاني أصلا بسبب قيود كوفيد-19.

وقررت بعض شركات الشحن تغيير مسار شحناتها إلى طريق رأس الرجاء الصالح، مما يعني زيادة فترة الرحلات حوالي أسبوعين ودفع تكاليف وقود إضافي. وجاء في مذكرة لشركة إيه بي. مولر ميرسك أنها أعادت توجيه 15 سفينة على الأقل إلى طريق رأس الرجاء الصالح، بعدما رأت أن مدة الرحلة ستتساوى مع التأخير الحالي الناجم عن الإبحار إلى السويس والانتظار هناك.

وأضافت ميرسك «بالنظر إلى عدد السفن المنتظرة في الوقت الحالي، فإن الأمر قد يحتاج إلى ستة أيام أو أكثر لعبور الطابور بأكمله».

وقالت شركة «لويدز ليست» إن غلق قناة السويس يعيق شحنات تقدر قيمتها بنحو 9,6 مليارات دولار يوميًا بين آسيا وأوروبا. وأشارت «لويدز ليست» إلى أن «الحسابات التقريبية» تفيد بأن حركة السفن اليومية من آسيا إلى أوروبا تُقدر قيمتها بحوالي 5,1 مليارات دولار ومن أوروبا إلى آسيا تُقدر بنحو 4,5 مليارات دولار.

وفي انتظار استئناف الملاحة في قناة السويس، قررت شركات ملاحية كبرى مثل ميرسك الدنماركية أو الشركة العامة الملاحية (سبه ام اه سبه جيه ام) الفرنسية تحويل بعض السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح الذي يتطلب الدوران حول قارة أفريقيا، وهو ما يعني 6 آلاف كيلومتر إضافية إلى الرحلة بين سنغافورة وروتردام على سبيل المثال. وأوضح متحدث باسم الشركة الفرنسية لفرانس برس أن «المجموعة قررت تحويل خط سير اثنتين من سفنها المتجهة إلى آسيا لرأس الرجاء الصالح، وأنها تدرس خيارات أخرى لعملائها من بينها نقل البضائع على متن طائرات أو عبر خطوط السكك الحديدية». وحسب مراقبين فإن إعلان هيئة قناة السويس عن إنهاء أزمة السفينة الجانحة سيدفع الشركات إلى تعديل قراراتها والانتظار للمرور عبر قناة السويس خلال الأيام المقبلة. وبث التلفزيون المصري الرسمي، مقطعا مصورا، لتحرك السفينة في منتصف الممر الملاحي لقناة السويس، بتقدمها ويجاورها 15 قاطرة، في اتجاه منطقة البحيرات. وأوضح أن السفينة البنمية تسير بمحركاتها بسرعة 1,5 عقدة وبتوجيه من قاطرات قناة السويس.

من جهته قدر رئيس هيئة قناة السويس، أسامة ربيع السبت الماضي الخسائر اليومية لقناة السويس بسبب تعطل الملاحة ما بين 12 و14 مليون دولار. وأعلنت وزارة النفط السورية بداية الأسبوع الجاري، أنها تعمد إلى «ترشيد توزيع الكميات المتوفرة من المشتقات النفطية» لتجنب انقطاعها، بعدما تأخر وصول ناقلة كانت تحمل النفط ومشتقات نفطية إلى البلاد بسبب إغلاق قناة السويس. وأعلنت وكالة الصحة الحيوانية في رومانيا أن 11 سفينة محمّلة بالماشية تأثرت بتعطّل حركة العبور.

وحذّرت منظمة «أنيمالز إنترناشونال» غير الحكومية من «ماساة» محتملة تهدد نحو 130 ألف حيوان. إلا أن وزارة الزراعة المصرية أفادت في بيان نشر على صفحة الوزارة على موقع فيسبوك أنها قررت إرسال فرق خدمات بيطرية، وتقديم الأعلاف لها على ظهر السفن «حفاظا على صحة هذه المواشي القادمة من أوروبا إلى الأردن والسعودية».

والسفينة الجانحة مملوكة لشركة «شوي كيسن» اليابانية، ومسجلة في بنما، ومستأجرة من شركة «إيفرغيفن» التايوانية، ويبلغ طولها 400 متر، وتحمل نحو 220 ألف طن من البضائع. وتراجعت أسعار النفط الخام بعد الإعلان عن إحراز تقدم في تعويم السفينة، إذ تراجع خام برنت نحو 0,45 دولار ليصل إلى 64,12 دولارا للبرميل. كما ارتفع سعر سهم شركة إيفرغيفن المؤجرة للسفينة والمدرجة في تايوان بنسبة 1,75 بالمئة.

بواخر تترقب عبور قناة السويس (أحمد حسن/فرانس برس)

أخبار العرب

ارتفاع اسعار الإنتاج الصناعي في قطر

سجل مؤشر أسعار المنتج للقطاع الصناعي في قطر 58,7 نقطة في فبراير/ شباط الماضي، بارتفاع بلغت نسبته 2,4%، عن الشهر السابق له، لكنه انخفض على أساس سنوي بنسبة 2%. ويتكون المؤشر الصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء، من ثلاثة قطاعات رئيسية، تتمثل في التعدين، والصناعات التحويلية، والكهرباء، والماء، والتي تمثل من قيمة المؤشر العام 72,7%، و26,8%، و0,5% على التوالي. وأظهرت بيانات الجهاز، وفق وكالة الأنباء القطرية «قنا» أمس الاثنين، أن مؤشر قطاع التعدين سجل في فبراير/ شباط ارتفاعا شهرياً بنسبة 2,9%، نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة النفط الخام والغاز الطبيعي بالنسبة ذاتها، بينما انخفض المؤشر على أساس سنوي بنسبة 3,4%.

تباين مؤشرات بورصة الكويت

تباينت مؤشرات بورصة الكويت خلال تعاملات، أمس الاثنين، ليغلق مؤشر السوق العام على هبوط بنسبة 0,23%، كما انخفض مؤشر السوق الأول 0,33%، فيما ارتفع في المقابل مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,06%.

تحويل النفايات إلى طاقة في دبي

قالت شركة دبي القابضة، إنها دخلت في شراكة مع خمس شركات لتأسيس منشأة بتكلفة أربعة مليارات درهم (1,1 مليار دولار) لتحويل النفايات إلى طاقة. وأوضحت الشركة في بيان لها، أمس الاثنين، أن ائتلاف الشراكة في المشروع يضم أيضا دوبال القابضة وهيتاشي زوسن إنوفا، ومقرها سويسرا، وإيتوشو اليابانية ومجموعة بيسيكس البلجيكية ومجموعة تك غروب المحلية للتشييد، مشيرة إلى أن ائتلاف الشركات سيتولى بناء المشروع وتشغيله مع بلدية دبي بموجب حق امتياز لمدة 35 عاما. وأضاف البيان: «سيمتلك المشروع، المسمى بمركز دبي لمعالجة النفايات في منطقة الورسان، القدرة على معالجة 5666 طنا من النفايات البلدية الصلبة التي تنتجها الإمارة يوميا، وسيحول نحو 1,9 مليون طن من النفايات سنوياً إلى طاقة متجددة ستغذي شبكة الكهرباء المحلية بنحو 200 ميغاواط من الطاقة النظيفة».

تقارير عربية

الأردن

حبس مؤجل للمدين... وبرلمانيون يطالبون بتخفيف الأعباء

عمان ـ **زيد الدبيسية**

أعرب برلمانيون وخبراء اقتصاد عن ترحيبهم بقرار الحكومة الأردنية، عدم حبس المدين، لكنهم أكدوا على ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات للتخفيف من التداعيات المالية المترتبة على المواطنين ومختلف القطاعات الاقتصادية بسبب جائحة فيروس كورونا الجديد. وقررت الحكومة، مساء الأحد، استمرار إجراءات التقاضي، دون تنفيذ إجراءات الحبس بحق المدين مع تثبيت حق الدائن، في ما يعرف بـ «أمر الدفاع 28»، نافذاً إلى نهاية العام الجاري 2021، مع التأكيد على منع المدين من السفر لحين قضاء الدين. وقال وزير الإعلام، صخر دودين، إن «الأمر يأتي نظرا للظروف الاقتصادية الضاغطة التي تسببت بها جائحة كورونا، ومن أجل تعزيز قيم التكافل والتراحم بين أبناء المجتمع الأردني الواحد، وبما يتيح إيجاد حلول توافقية، تضمن حق الطرفين، مع التأكيد على عدم التأثير على المراكز القانونية». وحددت الحكومة سقفاً للدين لغايات منع حبس المدين بواقع 100 ألف دينار (ما يعادل 141 ألف دولار)، فيما يتم إيقاع عقوبة الحبس إذا زاد المبلغ عن

57 % من المطلوبين في قضايا مالية مدينون بأقل من ألفي دينار

ذلك، حيث تقع غالبية حالات التعثر عن السداد دون السقف المحدد. واعتبر خبراء اقتصاد قرار رئيس الوزراء، بشر الخصاونة، خطوة مهمة، لكنه غير كاف لمواجهة التداعيات السلبية للجائحة على المتعثرين مالياً من المواطنين وأصحاب المنشآت الاقتصادية المختلفة.

وكان القضاء الأردني قد قرر بالأساس في مارس/ آذار من العام الماضي تأجيل تنفيذ الأحكام الجزائية على كل محكوم عليه لا يتجاوز مجموع قيم الشيكات المحكوم عليه فيها مبلغ 100 ألف دينار في ما يتعلق بإصدار شيك من دون رصيد.

وقال نائب الوزير، رئيس هيئة الاستثمار السابق لـ«العربي الجديد»، إن «تأجيل تنفيذ الأحكام الخاصة بحبس المدين مهم جداً بسبب ارتفاع أعداد المتعثرين مالياً وعدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه الدائنين بسبب تداعيات أزمة كورونا، حيث يعطي القرار الأشخاص الفرصة لتصويب أوضاعهم وعمل تسويات مع أصحاب الدين، وبالتالي تفادي حدوث كارثة اجتماعية في حال تنفيذ عقوبات الحبس».

ووفقاً لبيانات حديثة صادرة عن البنك المركزي، ارتفعت قيمة الشيكات المرتجعة من قبل البنوك العام الماضي إلى 2,3 مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها 4% عن عام 2019، وذلك من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة في الأردن والتي بلغت قيمتها 48,4 مليار دولار.

وأشار رئيس هيئة الاستثمار السابق إلى إجراءات الحماية للمواطنين والمتعثرين مالياً، ومن ذلك وقف بيع العقارات من شقق ومنازل سكنية وعقارات وممتلكات تعود للمواطنين في المزاد العلني، بسبب التعثر المالي وعدم قدرة اصحابها على تسديد الالتزامات المالية خلال هذه الفترة.

وأضاف: «يقع على الأفراد وأصحاب الأعمال غبن في كثير من الأحيان، عندما يتم الحجز على ممتلكاتهم وبيعها بالمزاد العلني بأسعار تقل كثيراً عن قيمتها الحقيقية، ما يرتب أعباء وخسائر كبيرة على المواطنين».

ولفت إلى أنه من خلال عمليات الرصد للإعلانات الصادرة عن الجهات القضائية، يتم يومياً طرح عقارات وممتلكات خاصة للبيع بالمزاد العلني، لعدم تمكن اصحابها من تسديد الأقساط والوفاء بالتزاماتهم المالية. وبحسب بيانات البنك المركزي، تجاوزت مديونية الأفراد 15 مليار دولار، وهو الرقم الموثق في كشوفات البنوك المحلية، فيما هناك مديونية لجهات أخرى غير المصارف، ما يرفع حجم ديون الأفرد عن هذا المبلغ بكثير. وبلغ مجموع الأقساط المؤجلة من قبل البنوك لكل من العملاء الأفراد والشركات خلال الفترة من مارس/ آذار وحتى نهاية يونيو/حزيران من العام الماضي حوالي 1,7 مليار دينار (2,4 مليار دولار)، منها 573,18 مليون دينار للأفراد، و1,113 مليار دينار للشركات، فيما اتخذت البنوك قراراً جديداً الأسبوع الماضي بتأجيل الاقساط عن شهر إبريل/ نيسان المقبل لتخفيف الأعباء عن المواطنين.

ويواجه الآف الأردنيين الحبس بسبب عدم قدرتهم على سداد ديونهم، حيث إن «قانون التنفيذ» يجيز السجن للمدين المتعثر في الوقت الذي تصاعدت فيه نسب الفقر والبطالة وتردت الأوضاع المعيشية بسبب تداعيات أزمة كورونا. فاقمت الجائحة الأوضاع الاقتصادية. وبحسب احدث بيانات رسمية صدرت عن دائرة الإحصاءات العامة الحكومية في وقت سابق من مارس/ آذار الجاري، وصلت نسبة البطالة إلى 24,7% خلال الربع الأخير من العام الماضي، بزيادة 5,7% عن نفس الفترة من العام 2019.

وقال مقرر اللجنة المالية في مجلس النواب ضرار الحراسيس لـ«العربي الجديد»، إنه يفترض بالتزامن مع قرار عدم حبس المدين، أن تتخذ الحكومة إجراءات إضافية لتمكين المدينين من تصويب أوضاعهم وإجراء تسويات لتفادي حبسهم بعد انتهاء المهلة المحددة من قبل الحكومة بنهاية العام الجاري. ووفق دراسة أعدتها لجنة حكومية مشكلة لمراجعة قانون التنفيذ القضائي، فإن 57% من الديون المرتبة على المطلوبين أقل من ألفي دينار.

وقال الخبير الاقتصادي مازن مرجي لـ«العربي الجديد» إن تأجيل تنفيذ قرارات حبس المدين مهم لشريحة كبيرة من الأفراد وأصحاب الأعمال، لكنه بمثابة ترحيل للأزمة لعدة أشهر، ومن ثم تعود المشكلة مجدداً وبعدد متعثرين أكبر.

وأضاف مرجي أن المخاوف من أن تكون هنالك ارتدادات عكسية للقرار بضعف النشاط الاقتصادي وخاصة التجارة الداخلية من خلال إحجام كبار التجار عن البيع لتجار التجزئة بموجب كمبيالات أو شيكات مؤجلة، ما يؤثر سلباً على وضع السوق. ووفقاً لتصنيف البنك الدولي يأتي الأردن من بين 8 اقتصادات نامية في المنطقة، التي تظهر فيها بشكل أكبر معدلات الفقر بين السكان هذا العام نتيجة التأثيرات السلبية لكورونا، متوقعا أن ترتفع نسبة الفقر في المملكة إلى 27%.

كورونا فاقم الصعوبات المعيشية (فرانس برس)

نمو المؤسسات في عُمان

سجلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المسجلة رسمياً في سلطنة عمان، نمواً بأكثر من 10% على أساس سنوي في نهاية فبراير/ شباط الماضي، ليصل عددها إلى 50,6 ألف مؤسسة. واستحوذت محافظة مسقط على العدد الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى نهاية الشهر الماضي، بتسجيل ما يقرب من 17 ألف مؤسسة، بارتفاع نسبته 16% على أساس سنوي، وفق بيانات صادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الحكومي، أوردتها وكالة الأنباء العمانية، أمس الاثنين. وجاءت محافظة شمال الباطنة في المرتبة الثانية بنحو 7,9 آلاف مؤسسة، بزيادة 15,6% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، 2020، في حين سجلت محافظة الوسطى أكبر نسبة زيادة سنوية بين المحافظات بواقع 35,2% ليصل عدد المؤسسات فيها إلى 660 مؤسسة.

العراق

إخفاق جديد في تمرير الموازنة

بغداد ـ **عادل النواب**

للمرة السادسة يخفق البرلمان العراقي في تمرير مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للعام الجاري، 2021، بسبب خلافات حادة بين الكتل البرلمانية على عدد من البنود، بينما تقول الحكومة إن تأخر إقرار الموازنة تسبب في عرقلة عدة مشاريع رئيسية.

وعلى خلاف مرات سابقة، لم تحدد رئاسة البرلمان أي موعد جديد للتصويت على الموازنة، وسط بروز خلاف جديد بين القوى السياسية يتضمن المطالبة بإعادة سعر صرف الدينار إلى 1200 دينار للدولار الواحد، بعد نحو 4 أشهر من إقرار الحكومة خطة لتقليل العجز العام في البلاد، بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية إلى 1450 دينارا لكل دولار، في محاولة منها لتحقيق فارق مالي.

وقال عضو البرلمان جاسم البناتي إن «الخلافات حول الموازنة ما زالت عميقة، ولم تعد مختصرة على قضية حصة إقليم كردستان من الموازنة، بل هناك فقرات ومواد أخرى عليها خلافات بين قوى سياسية أخرى».

وأوضح البناتي في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه «من ضمن المشاكل المطروحة، الاقتراض الحكومي الخارجي الجديد، وفقرة الاستثمار في مشاريع الطاقة، وفقرة المغيبين والمختطفين وصرف تعويضات لهم، وقضية سعر صرف الدينار أمام الدولار، بالإضافة إلى حصة الإقليم، التي لم تحسم هي أيضا».

وأضاف أن «تمرير قانون موازنة 2021، يحتاج إلى المزيد من الوقت والحوارات بغرض التوصل إلى حلول ترضي كل الأطراف السياسية». وتبلغ قيمة الموازنة 127 تريليون دينار (88 مليار دولار)، بعجز يبلغ أكثر من 18 مليار دولار، بينما تم تقدير سعر برميل النفط فيها عند 45 دولاراً، في حين سجل الخام ارتفاعاً منذ بداية العام الجاري ليلامس 70 دولاراً للبرميل قبل أن يتراجع قليلا في الأيام الأخيرة.

وقال النائب كاطع الركابي إن «غالبية النواب من كتل سياسية مختلفة لديهم اعتراضات على مشروع قانون الموازنة، والكثير من النواب قاطعوا جلسة التصويت»، مضيفاً أن هناك كتلاً لم يسمها تريد «تمرير الموازنة وفقا لصفقات سياسية ومصالح شخصية وكذلك الدعاية الانتخابية لها». وتابع الركابي في حديث مع «العربي الجديد»: «نحن في كتلة دولة القانون لن نصوت على الموازنة دون إجراء تعديلات جوهرية عليها، خصوصاً المادة المتعلقة بسعر صرف الدولار أمام الدينار».

ووفق الركابي، فإن «استمرار الموازنة على ما هي عليه دون تعديلات جوهرية، يعني استمرار إخفاقات مجلس النواب في تمرير الموازنة، فهناك خلافات كبيرة على فقرات عديدة في الموازنة ودون تعديلها لا يمكن تمريرها، رغم كل الضغوطات من قبل بعض القوى السياسية على النواب».

في المقابل، حذر مسؤول في مكتب رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي من أن تأخر إقرار الموازنة سيتسبب في مزيد من المشاكل في البلاد، موضحاً في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن هناك عشرات المشاريع متوقفة على إقرار الموازنة، تتعلق بالبنى التحتية والإعمار، خاصة في المدن المنكوبة جراء الحرب، وكذلك في البصرة وذي قار وميسان والمثنى، عدا عن مشاريع تشغيلية من شأنها توفير فرص عمل لعشرات الآف العراقيين.

وقال المسؤول إن الحكومة قدمت الموازنة منذ 4 أشهر للبرلمان، والمسؤولية في هذا التأخير لا تتحمله الحكومة، بل الكتل السياسية داخل البرلمان. بدوره، قال رئيس كتلة الجماعة الإسلامية الكردستانية في البرلمان سليم همزة، في اتصال هاتفي، إن «هناك قوى سياسية تعرقل بشكل متعمد تمرير مشروع قانون الموازنة، فهي كانت تتجح بالمادة 11 المتعلقة بحصة إقليم كردستان، وعند الوصول إلى حلول وشبه اتفاق عليها، بدأت بإشعال خلافات على مواد جديدة».

وأوضح همزة أن «هذه الكتل لا تريد تمرير الموازنة حتى تبقى هي المستفيدة، كونها تسيطر وتهيمن على وزارات ومؤسسات دولة، فهي لا تريد وجود مخصصات محددة لها وفق القانون، فهي تسعى إلى تكرار قضية موازنة 2014، التي لم تقدم لغاية الآن أي كشوفات ختامية عنها، ولا نعرف أين ذهبت أموال تلك الموازنة حتى اللحظة».

ويأتي عدم إقرار الموازنة بينما يعاني العراقيون من تردي الخدمات في الكثير من القطاعات ومن ضغوط معيشية متزايدة، لا سيما في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد. ووفق تقرير صادر عن وزارة التخطيط في نهاية العام الماضي، تصاعدت نسبة الفقر في البلاد إلى 31,7%، مقابل 20% في نهاية 2018.

وبحسب وزير التخطيط خالد بتال النجم، فإن تداعيات كورونا تسببت في إضافة 1,4 مليون مواطن إلى لائحة الفقراء، ليصل إجماليهم إلى 11,4 مليون شخص، بينما يؤكد برلمانيون أن نسبة الفقر تجاوزت 40%.

أخبار العالم

ارتفاع الديون الخارجية للصين

أظهرت بيانات صادرة عن الهيئة الوطنية للنقد الأجنبي في الصين، أن الديون الخارجية غير المسددة للصين بلغت 2,4 تريليون دولار أميركي في نهاية العام الماضي. وقالت وانغ تشون بينغ المتحدثة باسم الهيئة، وفق وكالة شينخوا، أمس، إن الرصيد أعلى بـ92,5 مليار دولار عما كان في نهاية سبتمبر/ أيلول 2020، بزيادة بلغت نسبتها 4%. لكنها أضافت أن المؤشرات الرئيسية للديون الخارجية للبلاد مثل نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الديون الخارجية إلى الدخل من الصادرات التجارية ونسبة خدمة الديون، تقع ضمن الحدود المتعارف عليها دوليا، مشيرة إلى أن مخاطر الديون الخارجية العامة قابلة للسيطرة عليها.

43 % من كهرباء تركيا عبر الطاقة المتجددة

شكلت مصادر الطاقة المتجددة وفي مقدمتها الرياح والطاقة الشمسية، 43% من إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في تركيا، خلال العام الماضي 2020، وفق بيانات نقلتها وكالة الأناضول. أمس، من مركز «أمبير» لأبحاث المناخ والطاقة، ومقره لندن. وأشارت المعلومات إلى أن نسبة 57%، من توليد الطاقة الكهربائية في تركيا، تأتي من مصادر، كالفحم والغاز الطبيعي، في حين أن النسبة الباقية تأتي من مصادرة متجددة. وتوضح المعلومات أن تركيا تحتل المرتبة الخامسة بين دول مجموعة العشرين، في إنتاج الطاقة المتجددة. ووفق البيانات فإن إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح والطاقة الشمسية في تركيا، تضاعف ثلاث مرات منذ عام 2015.

تقرير

في تطور مدهش للعديد من خبراء الاقتصاد، ساهمت جائحة كورونا في إنعاش قطاع المساكن العالمية رغم آثارها المدمرة على النمو الاقتصادي. وسجلت أسعار المساكن في الأشهر الأولى من العام الجاري وخلال العام الماضي ارتفاعات فاجأت العديد من بيوت الخبرة

فورة أسعار العقارات

كورونا ينعش المساكن العالمية... ومخاوف من حدوث فقاعة

موسى مهدي

أدهشت فورة أسعار العقارات في الدول الغربية خلال العام الماضي والأشهر الأولى من العام الجاري العديد من الخبراء، إذ إنها حدثت في وقت يئن فيه العالم تحت ضربات جائحة كورونا وتداعيات الإغلاق السلبية على النمو الاقتصادي العالمي، خاصة في منطقة اليورو التي لا تزال تعاني من تشديد إجراءات إغلاق النشاط الاقتصادي.

وتشير البيانات المتخصصة إلى أن أسعار العقارات ترتفع حتى في دول مثل إيطاليا وفرنسا واليونان، التي عانت من الانهيار الكبير في السياحة. وحسب بيانات موقع «غلوبال بروبرتي غايد» الذي يراقب سوق العقارات، ارتفعت أسعار المساكن في منطقة اليورو التي تضم 19 دولة بنسبة 5,75% خلال العام الماضي، 2020، رغم الانكماش الاقتصادي الكبير الذي شهدته دول المنطقة. وفي الولايات المتحدة ساهمت حزمة الإنعاش الاقتصادي التي أقرها الرئيس جو بايدن والبالغة 1,9 تريليون دولار وتوجهه نحو ضخ 3 تريليونات دولار أخرى في البنى التحتية، في رفع معنويات المستهلكين وفتحت شهيتهم لشراء المساكن الجديدة أو الانتقال وإعادة تدوير القرض العقاري. وتشير بيانات مؤسسة الإقراض الفيدرالية الأميركية «فريدي ماك» إلى أن مبيعات المنازل المسكونة ارتفعت بنسبة 5,6% في العام الماضي إلى 5,64 ملايين مسكن.

وفي هذا الصدد، تقول شركة «كور لوجيك» لإدارة العقارات في أميركا، في تقرير الأسبوع الماضي، إن أسعار المساكن التي لا تزال عليها قروض عقارية في أميركا ارتفعت بنسبة 16,2% خلال العام الماضي، لتبلغ قيمتها نحو 1,5 تريليون دولار.

وتشهد الولايات المتحدة في الوقت الراهن فورة عقارية غير مسبوقة، وترتفع المبيعات خلال الأشهر الأولى من العام بنسبة كبيرة بأت ترعب مجلس الاحتياط الفدرالي (البنك المركزي الأميركي)، الذي يتخوف من التضخم المتسارع.

ولا يستبعد محللون مالیون حدوث فقاعة عقارية لاحقاً في الولايات المتحدة، إذ تواصل النمو القوي في الوظائف وسوق المال الأميركي.

ويذكر أن الفقاعة العقارية التي حدثت في العام 2007 كانت السبب الرئيسي وراء أزمة المال العالمية التي كادت أن تؤدي لإفلاس القطاع المصرفي الأميركي. ويرى محللون أن احتمال حدوث فقاعة عقارية في الدول الغربية أصبح يقلق الحكومات والبنوك المركزية، إذ إن انفجار مثل هذه الفقاعة لاحقاً قد يهدد بعمليات إفلاس واسعة للشركات والبنوك والمواطنين. ويقول محللون بمصرف «أي جي» الهولندي إن هذه الارتفاع المتواصل بأسواق العقارية يعود إلى ثلاثة عوامل رئيسية، وهي: التمويل الرخيص في الاقتصادات الغربية، خاصة في أوروبا، التي تراجع فيها سعر الفائدة إلى أقل من صفر، وأموال التحفيز الضخمة التي ضختها الحكومات والبنوك المركزية خلال العام الماضي والتي قدرت بأكثر من 18 تريليون دولار، والوفورات لدى المواطنين والأثرياء من عمليات الإغلاق وتقييد الحركة التي أدت لتقليل الصرف الاستهلاكي وارتفاع حسابات التوفير، كما أن العديد من الحكومات الغربية ضخت أموالاً مباشرة في جيوب المواطنين، مثلما حدث في الولايات المتحدة. في أوروبا، حذر البنك المركزي الدنماركي من مخاطر الارتفاع الكبير في حجم القروض الإسكانية بالبلاد على دورة الانتعاش الاقتصادي المتوقع بعد نهاية جائحة كورونا.

وفي بريطانيا، يشير تحليل بمجلة «انفستورز كرونيكال»، الأسبوع الماضي، إلى النمو السريع في السوق العقاري البريطاني. ويرى التحليل أن مشتريات البيوت البريطانيين في المنتجعات الإسبانية بسبب الجو الدافئ ويخارها البريطانيون من كبار السن كمكان مفضل للتقاعد.

تفاؤل في الأسواق الأميركية

ارتفع سعر الدولار والأسهم في الأسواق العالمية وسط تحسن التوقعات الاقتصادية، كما شكل ارتفاع عوائد السندات الأميركية ضغطاً على الذهب وبعض الأدوات المالية الأخرى. ويستفيد الدولار حالياً من هجمة استثمارية على شراء الأصول الأميركية وتوقعات بارتفاع كبير في مؤشرات سوق «وول ستريت». ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الأميركي بنسبة تصل إلى 6,5%، حسب البنك المركزي الأميركي.

مشتريات المساكن ارتفعت بنسبة 50% خلال فبراير الماضي (Getty)

البنوك المركزية تتخوف من التداعيات السلبية لدورة الانتعاش العقاري

المساكن البريطانية ارتفعت بنسبة 50% في شهر فبراير/ شباط الماضي، بسبب نهاية الإعفاء من «دمغة القروض الإسكانية»، ولكن التحليل المتخصص يرى أن السوق العقاري البريطاني يتجه للنمو بنسبة 10% خلال العام الجاري.

وحسب بيانات وكالة «زوبلا» البريطانية لإدارة العقارات، سجلت أسعار المساكن أعلى ارتفاعاتها في مدن الأقاليم، مثل مانشستر وليدز وليفربول. وفي هذا الشأن، توقعت وكالة سافيل العقارية أن تنمو أسعار العقارات البريطانية في المتوسط بنسبة 7,3% خلال العام الجاري، 2021.

وفي ألمانيا، يشير مكتب الإحصاءات في برلين إلى أن أسعار المساكن ارتفعت بنسبة 7,8% في الربع الثالث من العام الماضي، 2020، وهو أعلى معدل نمو لها منذ العام 2016. ويرى مصرف «آي أن جي» الهولندي، في تقريره بمنتصف الشهر الجاري، أن أسعار المساكن في ألمانيا تتجه للنمو بنسبة أكبر خلال العام الجاري مستفيدة من الوفورات في الحسابات المصرفية وتراكم ثروات الأغنياء، وذلك على الرغم من انكماش الاقتصاد الألماني بنسبة 10% في العام الماضي.

وفي فرنسا ارتفعت أسعار المساكن بنسبة راوحت بين 4 إلى 5% خلال العام الماضي، ومن المتوقع أن تنمو بنسبة تراوح بين 1,5 و2,0% خلال العام الجاري بسبب الموجة الثالثة من الجائحة.

وحتى إيطاليا التي ضربتها جائحة كورونا بعنف وخسرت معظم عائدات السياحة، فإن أسعار المساكن ارتفعت في المتوسط بنسبة 1,5% خلال العام الماضي. ومن المتوقع أن تساهم خطط الحكومة الإيطالية الخاصة بدعم التوظيف ومنع الشركات من تطبيق سياسات الإعفاء والتقاعد الإجباري في دعم سوق العقارات بالبلاد خلال العام الجاري. وفي إسبانيا، التي تأثر قطاعها العقاري بخروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي، تشير بيانات «يورو ستات» إلى أن أسعار العقارات ارتفعت فيها بنسبة 2% خلال العام الماضي. وعادة ما ترتفع مشتريات البريطانيين في المنتجعات الإسبانية بسبب الجو الدافئ ويخارها البريطانيون من كبار السن كمكان مفضل للتقاعد.

أسعار النفط تتجاهل تعويم «إيفرغيفن»... وترتفع

تجاهل النفط، أمس، تعويم سفينة «إيفرغيفن» في قناة السويس، فواصلت أسعاره الارتفاع

لندن ـ العربي الجديد

تغلبت موجة التفاؤل بالنمو الاقتصادي القوي في الاقتصادات الكبرى على التداعيات الإيجابية لانسياب إمدادات النفط للأسواق العالمية، بعد تعويم سفينة «إيفرغيفن» الجانحة في قناة السويس وفك الاختناقات في القناة التي كانت تحجز نحو 3 ملايين برميل يومياً من النفط وتمنعها الوصول إلى الأسواق العالمية. وكسبت الخامات البترولية في التعاملات التي جرت على العقود المستقبلية ارتفاعات في لندن ظهر الاثنين. وبعد فترة التراجع التي حدثت في التعاملات الصباحية، عادت الأسعار للارتفاع، إذ كسبت عقود غرب تكساس لشهر مايو/أيار نحو 41 سنتاً لترتفع إلى 61,38 دولاراً، بينما كسبت عقود خام برنت لنفس الشهر 52 سنتاً لترتفع إلى 65,09 دولاراً، وذلك وفقاً لبيانات وكالة بلومبيرغ الأميركية. وعلى الرغم من النجاح في تعويم السفينة «إيفرغيفن»، يشير تقرير لشركة ميرسك النرويجية للشحن البحري، أمس الاثنين، إلى أنه حتى مع إعادة فتح القناة، فإن التداعيات المؤثرة على السعة والمعدات العالمية كبيرة، كما أن تعطل حركة الملاحة تتسبب بالفعل في سلسلة من الاضطرابات وتكدس الشحنات العالمية التي قد تستغرق أسابيع، وربما أشهراً، حتى يتم حلها. وهذا يعني أن ناقلات النفط المتكدسة على القناة سيتأخر وصولها إلى الأسواق الأوروبية. ولكن العوامل الإيجابية التي تدعم ارتفاع الأسعار باتت أكبر من العوامل السلبية. ويتوقع محللون أن تدعم منظمة «أوبك +» في اجتماعها المقبل أسعار النفط أكثر، عبر الإبقاء على الإمدادات النفطية الحالية دون تغيير. وهذا التوجه باتت تدعمه كل من روسيا والسعودية. في هذا الصدد، قال مصدر مطلع على توجه روسيا لرويترز، أمس الاثنين، إنها ستدعم استقرار إنتاج النفط لتحالف «أوبك+»، الذي يضم مجموعة من كبار منتجي الخام في العالم، لنهاية مايو /أيار، مع سعيها للحصول على زيادة محدودة نسبياً لإنتاجها للوفاء بزيادة موسمية للطلب. ولم تحصل رويترز على رد من وزارة الطاقة الروسية أو مكتب الكسندر نوفاك، نائب رئيس الوزراء والمسؤول عن علاقات موسكو مع «أوبك+»، يؤكد موقف روسيا من سقف الإنتاج في مايو. وكانت مصادر قالت، الأسبوع الماضي، إنه يتوقع صدور قرار مماثل لما صدر عن الاجتماع الأخير لمنظمة «أوبك» وحلفائها، في الاجتماع الذي يعقد في أول إبريل/نيسان.

وفاجأت «أوبك+»، التي تحجب نحو ثمانية ملايين برميل يومياً من بينها خفض سعودي طوعي بمقدار مليون برميل يومياً، في مارس/آذار، بالإبقاء على مستوى الإنتاج دون تغير يذكر. لكنها سمحت لكل من روسيا وكازاخستان بزيادة إنتاج النفط زيادة طفيفة. وقال المصدر إن روسيا ربما تريد زيادة صغيرة أخرى.

ومن بين العوامل التي تدعم ارتفاع أسعار النفط خلال الأشهر المقبلة، ربما إلى مستوى فوق 70 دولاراً لبرميل خام برنت، عودة المستهلك الأميركي للسفر وقضاء الإجازة، إذ ارتفعت الحجوزات في الولايات المتحدة خلال شهر مارس/ آذار الجاري على معظم الخطوط الأميركية، وفقاً للبيانات التي نشرتها « العربي الجديد » قبل أسبوعين، كما ارتفع عدد المسافرين عبر المطارات الأميركية فوق مليون مسافر يومياً لأول مرة. وذلك إضافة إلى السفر البري. وتُعد الولايات المتحدة أكبر مستهلك للمشتقات النفطية في العالم، إذ تستهلك نحو 20 مليون برميل يومياً. كما أن الاقتصاد الصيني، الذي يعد من أكبر مستوردي الخامات في العالم، يشهد انتعاشاً سريعاً وكبيراً هو الآخر خلال العام الجاري. وبالتالي فإن البيانات الإيجابية للنمو الاقتصادي العالمي باتت تحرك المضاربين على العقود المستقبلية. وربما سيتمكن الطلب القوي في آسيا وأميركا على المشتقات النفطية من مقاومة آثار الموجة الثانية للجائحة في الدول الأوروبية. أما عامل الإمدادات الآخر الذي يدعم أسعار النفط فهو تأخر دورة انتعاش النفط الصخري الأميركي، الذي أصبح في السنوات الأخيرة «المنتج المرجح» الذي يضرب دورة انتعاش أسعار النفط. وتواجه صناعة النفط الصخري الأميركي، منذ صعود الرئيس جو بايدن للحكم، مجموعة من المصاعب المالية بسبب تردد المصارف التجارية في تمويل الكشوفات والتنقيب عن النفط، كما منعت الإجراءات التي أقرتها الإدارة الأميركية أخيراً التنقيب في العديد من الولايات والمحميات الطبيعية.

تأخر دورة انتعاش النفط الصخري يدعم أسعار الخامات

ارتفاع أسعار الغازولين في الولايات المتحدة (Getty)

معاملة مشبوهة في السوق الأميركي

نيويورك ـ العربي الجديد

تراجعت أسهم المصارف الأميركية في بداية التعامل أمس الإثنين، بسبب تصفية فوضوية لمحفظة استثمارية كانت محط أنظار البنوك التجارية. وتواجه محفظة «بيل هوانغ» مدير صندوق تحوط سابق اعتبره مصرف «غولدمان ساكس» يمثل خطراً كبيراً ورفض التعامل معه في أواخر عام 2018، تصفية مؤلمة وفوضوية، وتعد واحدة من أصعب عمليات التصفية، وفقاً لما ذكره مصدران على دراية بالأمر لوكالة «بلومبيرغ».

وحسب الوكالة الأميركية، أجبرت شركة «هوانغ» «أركيجوز كابيتال مانجمنت»، من قبل مقرضيها على التخلص من أسهم بقيمة أكثر من 20 مليار دولار يوم الجمعة في سلسلة من التداولات المضطربة بالسوق على نطاق واسع. وفي السابق، حذف «غولدمان ساكس»- الذي جذبته العمولات التي يدفعها «هوانغ» للمتداولين المنافسين والتي تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الدولارات سنوياً- اسمه من القائمة السوداء، مما سمح له بأن يصبح عميلاً رئيسياً. وكما فعلت مصارف مثل «مورغان ستانلي» و«إكريدي سويس»، ضخ «غولدمان ساكس» ائتماناً بمليارات الدولارات لـ«هوانغ» للقيام بمراهنات عالية الاستدانة على أسهم شركات مثل «بايدو» Baidu. جدير بالذكر أنه في عام 2012، أقر «هوانغ» بالذنب نيابة عن شركته «تايجر آسيا مانجمنت» في اتهامات أميركية بالاحتيال، إذ تداولت الشركة اعتمادًا على معلومات غير عامة، وحصدت أرباحاً غير مشروعة في عامي 2008، و2009.

إجبار «أركيجوز كابيتال» على التخلص من أسهم بـ20 مليار دولار

فرع مصرف جي بي مورغان في نيويورك (Getty)

وقادت عملية التصفية الفوضوية إلى تراجع حاد في سعر سهم «كريدي سويس» في بداية تعاملات الإثنين بلغت نحو 10%، بعدما حذر من تداعيات ضخمة على نتائج أعمال الربع الأول من العام الجاري، عقب إعلانه التخارج من مراكز مع صندوق تحوط أميركي كبير بعدما تخلف عن سداد طلبات تغطية الهامش. وتستهدف طلبات الهامش الربحي من الوسيط إضافة المزيد من الأموال إلى الحساب لتغطية الخسائر المحتملة.

وأكد مصرف «كريدي سويس» السويسري، أن هناك عددًا من البنوك الأخرى بدأت في التخارج من مراكزها من الصندوق الذي لم تكشف عن هويته. وذكر المصرف: «أنه من السابق لأوانه في هذا الوقت تحديد الحجم الدقيق للخسارة الناتجة عن هذا الخروج، فقد يكون مؤثراً على نتائج أعمالنا في الربع الأول، على الرغم من الاتجاهات الإيجابية التي تم الإعلان عنها في بيان التداول الخاص بنا في وقت سابق من هذا الشهر».

وانعكست تلك التطورات السلبية على أسواق المال الأميركية حيث تراجعت العديد من أسهم البنوك الأميركية، وتراجع سهم مصرف «غولدمان ساكس» بنحو 0,7%، كما انخفض سهم «جي بي مورغان تشيس» بنسبة 1,8%، وفي التعاملات الأوروبية، هبطت أسهم العديد من البنوك الأوروبية.

وتراجعت أسهم البنوك على الرغم من الأنباء السارة الخاصة بإعلان شركة «موديرنا» عن شحن 100 مليون جرعة من لقاحها لفيروس «كوفيد-19» إلى الحكومة الأميركية، وهو ما يعني السرعة في محاصرة الجائحة وانطلاق حركة الانتعاش الاقتصادي. وفي المقابل ارتفع مؤشر «داو جونز» الصناعي بأقل من 0,1% أو بمقدار 18 نقطة إلى 33091 نقطة عند بداية فتح سوق المال الأميركي.

رؤية

إعادة اكتشاف قناة السويس

عبد التواب بركات

لم يقف العالم بعد على حجم الخسائر التي سيتكبدها الاقتصاد العالمي بسبب توقف الملاحة في قناة السويس بعد جنوح سفينة الحاويات إيفرغيفن العملاقة التابعة للخط الملاحي إيفر جرين في المجرى الملاحي للقناة منذ يوم الثلاثاء 23 مارس/ آذار. إغلاق القناة تسبب في تأخير الشحن وزيادة تكاليف النقل وارتفاع أسعار النفط بنسبة 5% وتراجع مخزونات الغاز والنفط وإرباك سلاسل إمداد السلع والأغذية في أسواق أوروبا وآسيا. وربما تؤدي الكارثة إلى تغيير الخريطة البحرية لخطوط الشحن العالمية التقليدية، وتجاوزها إلى طرق برية وبحرية جديدة.

كشفت الحادثة عن أن قناة السويس ما زالت أهم شريان تجاري في العالم منذ افتتاحها للملاحة لأول مرة في سنة 1869. وأكثر ممرات الشحن ازدحاما. فطولها الذي لا يتجاوز 120 ميلا يختصر المسافة والوقت بين قارتي آسيا وأوروبا بنسبة 43%، ويوفر على ناقلات النفط الخليجي إلى أوروبا مسافة 6000 ميل إضافية إذا قطعت طريق رأس الرجاء الصالح الذي يدور حول قارة أفريقيا كلها.

وما زالت القناة هي الطريق المفضل لناقلات النفط وحاويات الغاز الطبيعي وسفن البضائع المصنعة والخام، الخفيفة والثقيلة، الغذائية والزراعية، السلمية والعسكرية، فهي تخفض كلفة نقل البضائع بين القارتين بمعدل 300 ألف دولار من تكاليف الوقود في الرحلة الواحدة.

ولا أدل على أهمية القناة لمرفق التجارة العالمية من تضاعف كلفة شحن حاوية 40 قدما من الصين إلى أوروبا إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه قبل إغلاقها. ذلك أن حوالي 12% من مجمل التجارة العالمية يتدفق في مجرى القناة، وتجاوز عدد السفن العابرة فيها من آسيا إلى أوروبا والعكس نحو 19 ألف سفينة خلال العام الماضي، وفق إحصاء، هيئة قناة السويس.

ويتدفق حوالي عُشر تجارة النفط والغاز الطبيعي المنقولة بحراً في العالم من خلال ممر قناة السويس، وفق إدارة معلومات الطاقة الأميركية في عام 2018، وتمر خلالها 50 سفينة في اليوم الواحد محملة بـ1,2 مليار طن من البضائع، ربعها محمل على ظهر حاويات عملاقة مثل تلك التي جنحت في مجرى القناة أخيرا وتسببت في الأزمة العالمية. ولا تقل أهمية القناة للاقتصاد المصري عن أهميتها للاقتصاد العالمي، فهي ترفده بأكثر من 5 مليارات دولار في العام، في مقابل 70 مليار دولار للصادرات وتحويلات العاملين بالخارج والسياحة والاستثمارات الأجنبية، وفق بيانات الجهاز المركزي المصري في 2019.

تداعيات كارثية

إن تعطل الملاحة في قناة السويس يعني إرباك الصناعة والتجارة والخدمات في الشرق والغرب. يعني تأخير وصول البترول من الخليج العربي والمواد الخام، مثل القطن من الهند وقطع غيار السيارات من الصين، لمصانع الإنتاج في أوروبا. توقف القناة يعني الدوران حول قارة أفريقيا وزيادة وقت وكلفة النقل من آسيا والخليج العربي إلى أوروبا بنسبة 47%. لقد زادت كلفة ناقلة الحاويات بأكثر من 2,2 مليون دولار خلال الأيام الأربعة الماضية فقط، وفق مسؤول بشركة برايمار سنغافورة للشحن.

وقال تجار نفط أوروبيون إن كلفة استئجار ناقلة نفط من آسيا إلى أوروبا بعيدا عن قناة السويس ارتفعت بنسبة 25% هذا الأسبوع. عُشر بضائع ألمانيا تمر عبر قناة السويس، وبدأت شركة أودي الألمانية لصناعة السيارات في بحث استخدام الشحن الجوي الأعلى سعرا في نقل قطع غيار من الصين لتجنب توقف الإنتاج.

إسبانيا وإيطاليا وفرنسا قد تشهد ارتفاعًا في أسعار الغاز لأنها تعتمد على شحنات النفط المنقولة عبر القناة. كما يمنع إغلاق القناة حاويات الشحن الفارغة من العودة إلى آسيا، ما يزيد من نقص الحاويات الناجم عن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المرتبطة بوباء كورونا المستجد.

وأثبتت الأزمة أن تعطل الملاحة في القناة لساعات قليلة رفع سعر النفط بنسبة 5%. الارتفاع في سعر النفط لا يقاس بالدولار في البرميل ولكن يقاس بالسنت الواحد في البرميل. يمر حوالي مليوني برميل من النفط يوميًا عبر القناة، وفق لويدز. وحولت سبع ناقلات غاز طبيعي مسال مسارها بعيدا عن قناة السويس إلى طريق رأس الرجاء، الصالح لتصل إلى أوروبا، وفق شركة كبلر لتحليل البيانات.

بدائل متربصة

ورغم أهمية القناة الاستراتيجية، فقد كشفت الحادثة أيضا عن أنها ليست آمنة بالقدر الكافي، ما يشكل خطرًا على التجارة العالمية عامة ونقطة اختناق حرجة. وكذلك تمثل نقطة ضعف في عصب التجارة العالمية، حيث يعبر ممرها الضيق ما يقرب من 10 مليارات دولار من البضائع كل يوم، بتقدير مجلة لويدز المتخصصة في أخبار الشحن، والتي تقول إن بضائع بقيمة 5,1 مليارات دولار تعبر القناة إلى الغرب، وأخرى بقيمة 4,5 مليارات دولار تعبرها إلى الشرق.

كشفت الحادثة أيضا عن تعامل النظام المصري مع الأزمة بتعتيم واستهتار وغياب عن المشهد وتغييب للمعلومات الحقيقية وتضليل لشركات الشحن والرأي العام العالمي وبما لا يتناسب وخطورة الحادثة وأهمية القناة الاستراتيجية على الاقتصاد العالمي، فخسر تعاطف العالم وتحول من مجني عليه إلى متهم بالكذب والفهلوة. فلم يظهر الجنرال السيسي في موقع القناة، وفي اليوم الثاني للحادثة أعلن رئيس الهيئة عن تعويم السفينة وعودة الملاحة لطبيعتها، ثم ثبت كذب الادعاء ولم يعتذر. وقد عبر الكاتب الصحافي المشهور ديفيد هيرست، في مقال نشر بموقع ميدل إيست آي بعنوان: السيسي ليس خطرا فقط على مصر بل على العالم، وقال إن أزمة السفينة الجانحة أحاطت علم العالم باستمرار أهمية القناة ومصر لحركة الشحن الدولي، وبحقيقة أن السيسي يشكل خطرًا، ليس فقط على شعبه وبلده، ولكن أيضًا على التجارة الدولية والاستقرار.